بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الختامي الموجز للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي للدورة العادية السادسة والعشرين

١٤-١٨ ديسمبر ٢٠٢٥

جدة، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥

١. عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها العادية السادسة والعشرين في مدينة جدة، بالمملكة العربية السعودية، خلال الفترة من ١٤ إلى ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥. وخلال هذه الدورة، نظمت الهيئة فعَاليتين، حيث عُقدت مناقشة موضوعية حول «تنمية الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: التحديات والفرص من منظور حقوق الإنسان» بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢٥، تلتها «حلقة حوار رفيعة المستوى حول إشراك الشباب في جهود الإغاثة الإنسانية في مرحلة ما بعد النزاعات، وبناء السلام، والتنمية» بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٢٥.

الجلسة الافتتاحية

٢. عُقدت الجلسة الافتتاحية للدورة العادية السادسة والعشرين بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢٥، حيث شهدت الجلسة الافتتاحية عدداً من الكلمات ألقاها كل من سعادة السفير يوسف الضبيعي، الأمين المساعد للشؤون السياسية، ممثلاً لمعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ومعالي السيد نيازي آجار، نائب وزير العدل في جمهورية تركيا، وسعادة الدكتورة عواطف بنت فهد الحارثي، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية، وسعادة الدكتور حاجي علي آجيكغول، رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وسعادة الدكتور هادي بن علي اليامي، المدير التنفيذي للهيئة.

٣. في كلمته الرئيسة، رحّب **سعادة السفير يوسف الضبيعي**، الأمين المساعد للشؤون السياسية، ممثلاً لمعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، بتعيين سعادة الدكتور هادي بن علي اليامي مديراً تنفيذياً جديداً للهيئة، مشيداً بما يتمتع به من خبرة قانونية وتشريعية واسعة في مجال حقوق الإنسان. كما أشاد سعادة السفير بالقيادة البارزة التي أظهرها سعادة الدكتور حاجي علي آجيكغول بصفته رئيساً للهيئة، وأعرب عن تقديره لمساهمات جميع أعضاء الهيئة، مؤكّداً استمرار دعم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي للهيئة. ونوّه بأن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تضم نحو ٣٥٠ مليون شاب وشابة، أي ما يقرب من ٣٠٪ من إجمالي الشباب في العالم، مما يمثل فرصة كبيرة ومسؤولية مشتركة في الوقت ذاته. وجدد التأكيد على التزام المنظمة الراسخ بتمكين الشباب من خلال التعليم والابتكار وريادة الأعمال والمشاركة الشاملة،استرشاداً بخطة منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥ واستراتيجية المنظمة للشباب. كما أبرز مساهمات مؤسسات المنظمة ذات الصلة، بما في ذلك منتدى التعاون الإسلامي للشباب والبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب لمنظمة التعاون الإسلامي (سيسريك). وأكد في ختام كلمته أهمية تطوير إطار عمل قائم على النتائج لتنفيذ ومتابعة استراتيجية الشباب،

وتعزيز التعاون مع آليات الأمم المتحدة المعنية بالشباب، بما يسهم في تعزيز الاتساق بين السياسات، وتبادل أفضل الممارسات، والاستفادة المثلى من طاقات الشباب في بناء مستقبل عادل ينعم بالسلام والازدهار.

٤. ومن جانبه، أكّد **معالي السيد نيازي آجار**، نائب وزير العدل في جمهورية تركيا، في كلمته، على أهمية فئة الشباب، واصفاً إياهم بأنهم مورد وأمانة من الله يجب الحفاظ عليها من خلال ضمان حقوقهم. كما سلط الضوء على الوضع المأساوي في قطاع غزة، حيث تُنتهك الحقوق الأساسية للشباب بشكل صارخ، مما يؤثر سلباً على تعليمهم وصحتهم وفرصهم المستقبلية. وأشار معاليه إلى التحديات الرئيسة التي تواجه الشباب، ومن أبرزها التفاوت في فرص الحصول على التعليم الجيد، والبطالة، والتهميش الاجتماعي، وخطاب الكراهية الرقمي، والتطرف، إلى جانب الصدمات النفسية الناجمة عن النزاعات والنزوح القسري، مؤكداً أن هذه التهديدات تقوّض استقرار المجتمعات وتنميتها. ودعا إلى اغتنام الفرص من خلال حسن الاستماع والإصغاء إلى الشباب وإشراكهم في عملية صنع القرار، وتعزيز التعليم في مجال حقوق الإنسان، وضمان بيئة رقمية آمنة وشاملة، وذلك بما ينسجم مع القيم الإسلامية التي ترى في الشباب عماد المجتمع وسنده. كما جدّد معاليه تأكيد التزام تركيا بسياساتها الشبابية القائمة على النهج الحقوقي واستعدادها لتقاسم خبراتها مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وحثّ على تعزيز التعاون والتفاعل مع منتدى التعاون الإسلامي للشباب من أجل تمكين الشباب ليكونوا فاعلين في تحقيق العدالة والسلام والتنمية المستدامة.

٥. ومن جانبها، أكّدت **سعادة الدكتورة عواطف بنت فهد الحارثي**، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية، في كلمتها، على الدور المحوري الذي يضطلع به الشباب باعتبارهم مصدراً للطاقة والإبداع والابتكار. وأوضحت سعادتها أن مشاركتهم الفاعلة في مجالات العمل والتعليم والابتكار والقيادة تُعَدّ أمراً أساسياً لاستقرار المجتمعات وتنميتها، وأن دعم الشباب ليس مجرد ضرورة تنموية، بل هو استثمار استراتيجي في مستقبل المجتمعات، يسهم في تحقيق السلام الاجتماعي والتنمية المستدامة. كما شددت على ثلاث قضايا رئيسة: أولها ضرورة تطوير سياسات وطنية داعمة للشباب، تُشركهم في صنع القرار، وتوفر لهم فرص التمكين، وتستثمر في قدراتهم. وثانيها أهمية إدماج الشباب في أنظمة الاستجابة الإنسانية، ليس كمستفيدين فحسب، بل كقادة ومبادرين وأعضاء فاعلين في المجتمع. أما ثالثها، فهو تعزيز الشراكات على المستويين الإقليمي والدولي، إذ لا يمكن تحقيق العمل الإنساني وبناء السلام دون تعاون شامل بين الحكومات والمؤسسات الإقليمية والدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٦. في كلمته الافتتاحية، أعرب **سعادة الدكتور حاجي علي آجيكغول**، رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، عن شكره وتقديره للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على ثقتها وتعاونها المستمر، مرحباً بانضمام الدكتور سعيدو دوغون غيدا لتولي رئاسة الهيئة لعام ٢٠٢٦. ودعا سعادته الدول الأعضاء إلى سن التشريعات والسياسات وآليات المتابعة الملائمة، بما في ذلك اعتماد بيانات ومؤشرات قائمة على النهج الحقوقي، بهدف تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالشباب على نحو أفضل. كما أوصى بالنظر في إمكانية إعداد اتفاقية دولية خاصة تُعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للشباب. وفي الختام، حثّ سعادة الدكتور حاجي علي آجيكغول على تعظيم الاستفادة من الآليات القائمة في مجال حقوق الإنسان، مثل آلية الاستعراض الدوري الشامل، وعلى تعزيز إشراك منظمات الشباب والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ السياسات المعنية بالشباب.

٧. في كلمته الترحيبية، أعرب **سعادة الدكتور هادي بن علي اليامي**، المدير التنفيذي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، عن عميق امتنانه لحكومة المملكة العربية السعودية، تحت القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك

سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على استضافتها الكريمة لمقر أمانة الهيئة وتقديمها الدعم المعنوي واللوجستي اللازم لتمكين الهيئة من أداء مهامها باستقلالية وفعالية وكفاءة عالية. كما رحّب بمعالي نائب وزير العدل في جمهورية تركيا، وقدّم شكره لمعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي وللدول الأعضاء على دعمهم المتواصل، مع الإشادة بالمساهمات الطوعية المقدمة من كل من تركيا وأذربيجان. واستعرض سعادته أبرز أعمال الهيئة خلال الفترة الأخيرة، بما في ذلك عقد دورة استثنائية طارئة، وتعزيز الشراكات من خلال مذكرة تفاهم مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وإطلاق خطة استراتيجية شاملة تتركّز على الحوكمة والكفاءة التشغيلية وتوسيع التعاون مع المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني. كما أشار إلى الجهود المبذولة لتعزيز الموارد البشرية والبنية التحتية الرقمية والأمن السيبراني والتعاون الإعلامي مع اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي، مبيّناً أن التكنولوجيا والحوكمة ومشاركة الشباب وتنمية المهارات وأطر الحماية المعيارية تمثل أولويات موضوعية رئيسة لتنمية الشباب.

المناقشات الموضوعية

٨. خلال النقاش الموضوعي، شارك اثنا عشر خبيراً في ثلاث جلسات حوارية. وقد جرى تعديل أسلوب إدارة الجلسات ليشارك فيها نواب الرئيس وأعضاء الهيئة في إدارة الجلسات النقاشية، بهدف تعزيز الكفاءة الوظيفية لآليات عمل الهيئة. تناولت الجلسة الحوارية الأولى موضوع «المنظور القانوني الدولي/المعياري والإسلامي لحقوق الشباب» وأدارها سعادة الدكتور حاجي علي آجيكغول، رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، بمشاركة سعادة السفير حميد أوبيلويرو، المراقب الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والأستاذة الدكتورة عائشة بدين، عضو الهيئة، والدكتور مهير كانادي، عضو الآلية الأممية للخبراء المعنية بالحق في التنمية، والدكتور عبد الفتاح أبنعوف، مدير إدارة التخطيط والتطوير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي. أما الجلسة الثانية التي تناولت موضوع «وجهات النظر المؤسسية لحقوق الشباب: التحديات والفرص» فقد أدارها سعادة الدكتور سعيدو دوغون غيدا، نائب رئيس الهيئة، بمشاركة السيدة زهرة زمرّت سلجوق، المدير العام لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب لمنظمة التعاون الإسلامي (سيسريك)، والسيد يونس سونماز، مدير عام الديوان بمنتدى التعاون الإسلامي للشباب، والسيدة آلاء عبد العال، رئيس إدارة ذكاء الإقتصاد الرقمي في منظمة التعاون الرقمي، والدكتور ميقا بوبكر، رئيس إدارة شؤون الشباب بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والسيدة أميرة قطّان، مدير المشاريع في الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي. وتناولت الجلسة الثالثة موضوع «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام في حماية حقوق الشباب»، وأدارتها سعادة الدكتورة السفيرة ماهي حسن عبد اللطيف، نائب رئيس الهيئة، بمشاركة السيد محمد بن عبد ربه اليامي، المدير العام لاتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي، والدكتور خالد بن عبد الرحمن المنصور، المدير العام للإدارة العامة للدراسات والبحوث بهيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية، والسيد عبد الرحمن سلطان الهاشمي، رئيس قسم التشريعات والبحوث والدراسات القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر.

٩. إضافةً إلى أعضاء الهيئة، شارك في النقاش الموضوعي ممثلون عن الدول الأعضاء والدول المراقبة في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتهم الوطنية لحقوق الإنسان، وقد اعتمدت الهيئة وثيقة ختامية شاملة حول هذا الموضوع صدرت بصورة منفصلة.

١٠. وفي ختام الجلسة الافتتاحية، كرّمت الهيئة شركاءها المميزين بتقديم دروع تذكارية تقديراً لجهودهم المستمرة وخدماتهم المخلصة، حيث قُدمت هذه الدروع إلى المدير العام لاتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي، ورئيس إدارة المؤتمرات بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وممثل شركة الإعلام "ديتيلز."

حوار رفيع المستوى

١١. عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٢٥ حواراً رفيع المستوى بعنوان إشراك الشباب في الجهود الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات. استُهلّ الحوار بكلمة ترحيبية ألقاها سعادة الدكتور هادي بن علي اليامي، المدير التنفيذي للهيئة، تلتها كلمة افتتاحية ألقاها سعادة الدكتور حاجي علي أجيكغول، رئيس الهيئة، ثم كلمة للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي معالي السيد حسين إبراهيم طه، ألقاها نيابةً عنه سعادة السفير سمير بكر، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين. وقد شدّد المتحدثون على أهمية إشراك الشباب بوصفهم شركاء فاعلين في مسارات السلام والتعافي، لا كمجرد متلقين للمساعدات الإنسانية. وانطلاقاً من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والنظام الأساسي للهيئة، هدف الحوار إلى حشد طاقات الشباب بوصفهم عناصر رئيسية في جهود ما بعد النزاعات وبناء السلام والتنمية المستدامة، مع تركيزٍ خاص على فلسطين والمناطق الأخرى المتأثرة بالنزاعات.

١٢. انعقدت الجلسة الأولى بعنوان «إعادة بناء الحياة: دور الشباب الفلسطيني في الاستجابة الإنسانية لمرحلة ما بعد النزاع» وأدارها سعادة الدكتور هادي بن علي اليامي، المدير التنفيذي للهيئة. وشارك في الجلسة كلٌّ من السيد سلطان بن حسن الجمالي، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر؛ والدكتور عبد الله بن محمد الزهراني، مدير فرع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في المملكة العربية السعودية؛ والسيد سيفكي ميرت باريس، خبير من الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا)؛ والسيد إيهاب عرفان، خبير شؤون الأونروا من وزارة الخارجية في جمهورية مصر العربية؛ والسيدة تالا عودة، من مكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة. وجاءت المناقشة في سياق استمرار الصراع والأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة، حيث يشكل الأطفال والشباب غالبية السكان المتأثرين. وقد أمعن نظام الاحتلال الإسرائيلي في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والحرب، مما ترك آثاراً مدمّرة على أجيال المستقبل. فإلى جانب الخسائر في الأرواح والدمار الواسع في البنى التحتية، أدّى النزاع إلى اضطراب عميق في مسيرة التعليم وسبل العيش والصحة النفسية والكرامة الإنسانية الأساسية للشباب الفلسطيني. وسلّط المتحدثون الضوء على الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة، وعلى الدور المحوري للشباب في جهود الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار، مؤكدين الحاجة إلى تنسيق العمل الإنساني لتمكين الشباب الفلسطيني وتزويدهم بالمهارات والموارد وفرص القيادة. وفي هذا السياق، يجب أن تظل حقوق الشباب الفلسطيني، ولا سيما حقوقهم في التعليم والصحة والحماية والمشاركة، في صميم جميع الجهود الإنسانية وخطط التعافي. كما أتاحت المناقشة فرصة للتأمل في مسؤوليات المجتمع الدولي والجهات الإنسانية وصنّاع القرار تجاه ضمان المساءلة، واحترام القانون الدولي، والاستثمار في مسارات مستدامة تمكّن الشباب الفلسطيني من إعادة بناء حياتهم بمرونة وحسب رغبتهم.

١٣. انعقدت الجلسة الثانية بعنوان «دور الإعلام في تعزيز مشاركة الشباب في بناء مجتمعات ما بعد النزاع»، وأدارها الأستاذ الزبير عبد الله الأنصاري، المستشار الإعلامي في اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا). وشارك في هذه الجلسة كلٌّ من معالي السيد أحمد نجيب محمد عساف، الوزير والمشرف العام على الإعلام الفلسطيني ورئيس وكالة الأنباء الفلسطينية، والسيد محمد بن عبدربه اليامي، المدير العام لاتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي، والسيد يونس سونماز، مدير عام الديوان بمنتدى التعاون الإسلامي للشباب، والدكتور يحيى بن محمد أبو مغايض،

رئيس قسم البرامج الوقائية في المجال الفكري بالتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب. وقد تناولت الجلسة الدور المحوري للإعلام في تشكيل مسارات التعافي في مرحلة ما بعد النزاع، من خلال إيصال أصوات الشباب، ومواجهة المعلومات المضللة، وتعزيز روايات السلام والمرونة والتماسك الاجتماعي. وأكد المتحدثون أن الإعلام المسؤول والأخلاقي والشامل يمثّل أداة تمكّن الشباب من أن يكونوا فاعلين وشركاء في بناء السلام والتنمية. كما شدّد النقاش على أهمية إشراك الشباب مباشرة في المنصات الإعلامية بوصفهم صحفيين ومبدعين رقميين وصانعي محتوى، بما يتيح لهم سرد قصصهم الخاصة والتعبير عن قضاياهم ومجتمعاتهم. وأجمع المشاركون على ضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية ومنظمات الشباب والسلطات العامة من أجل ترسيخ الثقافة الإعلامية، ومنع خطاب الكراهية والتطرف، ودعم المبادرات الإعلامية التي يقودها الشباب التي تسهم في تحقيق المصالحة وبناء الثقة وإرساء السلام المستدام في المجتمعات الخارجة من النزاعات.

١٤. انعقدت الجلسة الثالثة بعنوان «سبل التنمية المستدامة في مجتمعات ما بعد النزاع»، وأدارها سعادة الدكتور عمر أبو آبا، عضو الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان. وشارك في هذه الجلسة سعادة السفير بيرك آيرين، مدير عام المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والدكتورة عائشة العيافي، مدير الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والدكتور إيهاب طاهر، مدير المشاريع بالاتحاد العالمي الإسلامي للكشافة والشباب. وقد أكدت الجلسة أن تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الخارجة من النزاعات يتطلب ترابطاً وثيقاً بين العمل الإنساني وجهود التعافي والتنمية طويلة الأمد، مع وضع الشباب في صميم هذه الجهود. وأبرز المتحدثون أهمية الاستثمار في الأمن الغذائي والتعليم وسبل العيش والمبادرات المجتمعية التي تعيد بناء قدرات الصمود والمرونة وتمنع تكرار النزاعات. كما شدد المشاركون على أن تمكين الشباب من خلال تطوير المهارات، وتوفير فرص العمل، وإشراكهم في أدوار قيادية يشكّل ركيزة للنمو الشامل وتعزيز التماسك الاجتماعي. وأجمعوا على ضرورة العمل المشترك والمنسّق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والحكومات والجهات الإنسانية وشركاء التنمية لضمان أن تكون استراتيجيات التنمية لما بعد النزاع قائمة على حقوق الإنسان، ومملوكة محلياً، وقابلة للاستدامة على المدى الطويل.

١٥. وخلال الجلسة الختامية بعنوان «بناء الشراكات من أجل المستقبل»، جدّد ممثلو الدول الأعضاء والدول المراقبة في منظمة التعاون الإسلامي تأكيد التزامهم الراسخ باتباع نهج يتمحور حول الشباب ويرتكز على حقوق الإنسان في مجالات الاستجابة الإنسانية، وبناء السلام، وتحقيق التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد النزاعات. وشدّدت المداخلات على أهمية تعزيز الشراكات بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والسلطات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان تنسيق الجهود وفعالية العمل في البيئات المتأثرة بالنزاعات. كما أكّدت الدول الأعضاء ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب في صياغة السياسات وتنفيذها، وتبادل الممارسات الفضلى والتجارب الوطنية الناجحة، والاستثمار في تعليم الشباب وتنمية مهاراتهم وتوفير فرص عمل مناسبة لهم باعتبار ذلك من الأسس الجوهرية لتحقيق السلام الدائم. وأشارت عدة وفود إلى أهمية تعزيز التواصل الإعلامي وتكثيف تبادل المعلومات من أجل إيصال أصوات الشباب ودعم روايات المصالحة والمرونة. واختُتمت الجلسة بإجماع عام على أن التعاون المستمر والدعم المتبادل وتحمل المسؤولية الجماعية تمثّل ركائز أساسية لتمكين الشباب بوصفهم شركاء رئيسيين في بناء مجتمعات يسودها السلام والمرونة والازدهار في أرجاء العالم الإسلامي.

الاجتماعات المغلقة لفرق العمل

١٦. خلال أعمال الدورة التي امتدت على مدى خمسة أيام، عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي مناقشات معمّقة حول جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها، بما في ذلك الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن المهام الخاصة المناطة بأعمال الهيئة من مجلس وزراء خارجية المنظمة، مثل قضايا الإسلاموفوبيا، والحق في الأسرة، وحقوق المرأة والطفل، والحق في التنمية، والآلية الدائمة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلة من قبل الهند، إلى جانب أوضاع الأقليات المسلمة في ميانمار وجمهورية إفريقيا الوسطى. وشملت مناقشات الدورة أيضاً البند الخاص بأوضاع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الوضع في اليمن عملاً بقرار مجلس وزراء الخارجية رقم (٤٨/١٤–س)، ودعم الجهود الرامية إلى حماية حقوق الفئات الهشة، ومن بينهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة واللاجئون والنازحون في الجمهورية العربية السورية. وفي هذا السياق، استمعت الهيئة إلى إحاطات مقدمة من الإدارات المختصة في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بهدف تمكينها من اتخاذ قرارات وتوصيات مستنيرة بشأن تلك الموضوعات.

١٧. وخلال اجتماع **فريق العمل المعني بفلسطين** التابع للهيئة، تلقت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان إحاطة شاملة حول التدهور السريع في أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد قدّم سعادة السفير سمير بكر، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس، عرضاً محدّثاً حول جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، ولا سيما في شمال قطاع غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٣، مشيراً إلى تصاعد الانتهاكات اليومية، بما في ذلك الاعتداءات على المدنيين وتدمير البنية التحتية وفرض القيود على حرية العبادة وانتهاك حرمة المقدسات الإسلامية، وعلى وجه الخصوص الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى والمصلين فيه. كما تناول العرض الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في فضح هذه الانتهاكات والتصدي لها. وقد قدّم سعادة السفير هادي شبلي، المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي، عرضاً عن الكارثة الإنسانية المتفاقمة في قطاع غزة والضفة الغربية، مبرزاً أن الاستهداف المنهجي لمنظومة التعليم في قطاع غزة من قبل سلطات الاحتلال يشكّل جريمة الإبادة التعليمية، تهدف إلى طمس الهوية الفلسطينية ومحو مستقبل المجتمع الفلسطيني بأسره. وبعد أكثر من عامين من العدوان، استُهدفت نحو ٩٥٪ من المدارس والمباني الجامعية والمنشآت التعليمية، وتعرّض أكثر من ٨٥٪ منها للدمار الكامل أو الجزئي. ولم تقتصر الاعتداءات على غزة، بل امتدت إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية عبر سياسات الضم وهدم المنازل وتهويد القدس واستمرار حجز أموال الضرائب الفلسطينية، في استخفاف صارخ بالقانون الدولي ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان.

١٨. استجابة لهذه التطورات الخطيرة، ناقشت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان عدداً من المقترحات المستقبلية الرامية إلى تعزيز المساءلة القانونية وتكثيف التحرك القضائي الدولي. وشملت هذه المقترحات تنظيم ندوات خبراء حول الجوانب القانونية المتعلقة بفلسطين وحقها في تقرير المصير، ودعم مهمة المقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفعيل المرصد القانوني للجرائم الإسرائيلية ضمن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب تشكيل ائتلاف من الخبراء القانونيين الدوليين. كما جدّدت الهيئة دعوتها إلى الدول الأعضاء بضرورة تنفيذ أوامر محكمة العدل الدولية، ودعم تشكيل لجان تحقيق مستقلة وإحالة الأدلة إلى المحكمة الجنائية الدولية لضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة. وتهدف هذه الخطوات إلى تعزيز الآليات القانونية والجهود الدولية للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ومساءلة مرتكبي الجرائم وفقاً للمعايير الدولية للعدالة. وفي هذا

السياق، تعتزم الهيئة إصدار بيان صحفي منفصل بشأن فلسطين يتضمن تفاصيل مناقشاتها وتوصياتها حول هذا الموضوع ذي الأولوية القصوى.

١٩. تلقى **فريق العمل المعني بظاهرة الإسلاموفوبيا** إحاطة شاملة من الدكتور دوديك أريانتو ممثلاً عن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، تناولت التطورات الأخيرة في مشهد الإسلاموفوبيا عالمياً، بما في ذلك المناطق الأكثر تأثراً والاتجاهات الجديدة في طبيعتها وأشكال تجلّيها. وقد أبرز العرض أن خطاب الكراهية والحملات اليمينية المتطرفة شكّلت كلها نحو ٢٢٪ من مظاهر الإسلاموفوبيا، مع رصد تراجع طفيف في الحملات المنظمة لتلك الجماعات، يقابله استمرار انتشار الخطاب المعادي للمسلمين عبر المنصات الإعلامية ومواقع التواصل. كما تم تسجيل ارتفاع في حوادث استهداف النساء المحجبات إلى نسبة ٨٪، مما يعكس ازدياد الضغوط على مظاهر الهوية الإسلامية، ولا سيما لدى النساء. وبيّنت الإحاطة أن نسبة الخطاب المعادي للمسلمين عبر الإنترنت ظلت مستقرة عند ٦٪، مؤكدة دوره المحفّز لأعمال العنف الميدانية، ضمن نمط عام يتسم بهجمات على دور العبادة، وأشكال من العنف الفردي، والتمييز المؤسسي. ومن الناحية الجغرافية، أشارت البيانات إلى تركز مظاهر الإسلاموفوبيا بشكل كبير؛ حيث استأثرت الهند بـ٣٦٪ من الحوادث المسجّلة عالمياً، تلتها المملكة المتحدة (٢٢٪)، ثم الولايات المتحدة (١٨٪)، والأراضي الفلسطينية المحتلة (١٣٪)، وفرنسا (١١٪)، ويعكس كل منها دوافع وطنية متباينة، كالتعبئة السياسية، والتطرف اليميني، والاستقطاب، وتداعيات النزاع والاحتلال، أو التوترات المرتبطة بالعلمانية والهوية. ورغم أن الإسلاموفوبيا تظل ظاهرة عالمية الطابع، فإن هذا التمركز يؤكد الحاجة إلى مقاربات مخصصة تراعي الخصوصيات الوطنية لكل سياق. ومن اللافت للنظر أن المملكة المتحدة تصدّرت أيضاً قائمة الجهود الإيجابية لمكافحة الإسلاموفوبيا، إذ شكّلت ٣٦٪ من الإجراءات العالمية في هذا المجال، مما يدل على أن ارتفاع معدلات الظاهرة يمكن أن يترافق مع تقدّم مؤسسي ملموس في مواجهتها.

٢٠. أشادت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بالجهود المتميزة التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما مرصد الإسلاموفوبيا التابع للمنظمة، على إصداره التقرير السابع عشر الشامل حول ظاهرة الإسلاموفوبيا، الذي يُعدّ مرجعاً مهماً في رصد وتحليل الاتجاهات العالمية المتصلة بالمشاعر المعادية للمسلمين. وإدراكاً منها للدور المحوري الذي يضطلع به المرصد، أوصت الهيئة بأن تعمل الأمانة العامة على تعزيز التنسيق والتعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بمكافحة الإسلاموفوبيا، ومع الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، بهدف تعزيز الاستجابة الجماعية لهذا التحدي المتنامي على المستويين الإقليمي والدولي.

٢١. وخلال اجتماعات فريق العمل المعني بالإسلاموفوبيا، دعت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان إلى تبنّي استجابات أكثر تنسيقاً وفعالية ومرتكزة على حقوق الإنسان لمواجهة تنامي مظاهر الكراهية ضد المسلمين. وحثّت على الانتهاء من إعداد الاستراتيجية الشاملة لمنظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإسلاموفوبيا، بحيث تتناول الأسباب الجذرية للظاهرة من خلال نهج متعدد الأبعاد يقوم على التسامح والاحترام المتبادل والحوار بين الثقافات. كما أوصت الهيئة بتوسيع مهام مرصد الإسلاموفوبيا ليشمل توثيق ونشر النماذج الإيجابية للتعايش والاندماج المجتمعي، باعتبارها سرديات مضادة فعالة للصور النمطية السائدة عن الإسلام والمسلمين. ودعت كذلك إلى إعادة تفعيل عملية إسطنبول دعماً لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم (١٦/١٨)، وإلى مواجهة السرديات المضللة حول الإسلام من خلال التعليم وحملات التوعية العامة، مع التأكيد على أهمية سنّ تشريعات وطنية ودولية تُجرّم خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية الدينية. وفي هذا السياق، شددت الهيئة على أهمية تعزيز التعاون مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني

بمكافحة الإسلاموفوبيا، والهيئات المعنية بمعاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان التماسك ضمن الإطار العالمي لحقوق الإنسان، مع التوصية بزيادة الأنشطة لإحياء ذكرى ١٥ مارس باعتباره اليوم الدولي لمكافحة الإسلاموفوبيا.

٢٢. ناقشت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق **الإنسان أوضاع حقوق الإنسان والوضع الإنساني لمسلمي الروهينغيا**، وذلك خلال اجتماع فريق العمل المعني بأوضاع حقوق الإنسان للأقليات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. وتلقت الهيئة إحاطة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن المستجدات المتعلقة بحقوق الإنسان والوضع الإنساني لمسلمي الروهينغيا. وأعربت الهيئة عن قلقها البالغ إزاء المأساة الإنسانية الكبرى التي يواجهها مسلمو الروهينغيا، والمتمثلة في تمييز منهجي متعدد الأوجه يرقى إلى مستوى الفصل العنصري بموجب القانون الدولي. وسلّطت الضوء على أن نحو ١,٢ مليون لاجئ من الروهينغيا يعيشون حالياً في جمهورية بنغلاديش بعد فرارهم من العمليات العسكرية الوحشية التي نفذتها قوات الأمن في ميانمار، والتي شملت القتل الجماعي والانتهاكات الواسعة النطاق. أما من تبقى في ميانمار، فما زالوا محرومين من الجنسية ومُستبعدين من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية رغم جذورهم الممتدة في البلاد منذ قرون. وجددت الهيئة دعمها الكامل والمستمر لجهود جمهورية غامبيا في الدعوى المقامة ضد ميانمار أمام محكمة العدل الدولية، التي دخلت مرحلة النظر في الأسس الموضوعية للقضية، ودعت منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء إلى تعزيز التنسيق الدبلوماسي والقانوني دعماً للإجراءات الجارية أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. وطالبت الهيئة ميانمار بإنهاء جميع أعمال العنف فوراً، وإجراء تحقيقات نزيهة تضمن المساءلة، وتمكين العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين بموجب اتفاق إعادة التوطين بين بنغلاديش وميانمار، وإلغاء القوانين والممارسات التمييزية، وتوفير وصول غير مقيّد للهيئات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، وإنشاء ممرات إنسانية داخل ميانمار، إلى جانب تعزيز الدعم الدولي لجمهورية بنغلاديش في استضافة وتقديم المساعدات للاجئين من الروهينغيا.

٢٣. استعرضت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان **أوضاع حقوق الإنسان في جمهورية إفريقيا الوسطى**، ولاحظت أن الأقليات المسلمة هناك ما تزال تواجه أوضاعاً إنسانية وحقوقية حرجة وهشة في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة والنزوح الواسع، رغم التحسن الأمني المحدود في العاصمة بانغي نتيجة العمليات الحكومية. وأشارت الهيئة إلى أن الجماعات المسلحة ما تزال نشطة في أجزاء واسعة من البلاد، لا سيما في المناطق الريفية وشمال شرق البلاد المتأثرة بتداعيات النزاع في السودان، مما فاقم حالة انعدام الأمن المزمن، والتدخلات الخارجية، والاحتياجات الإنسانية المتنامية، حيث يحتاج نحو ٢,٤ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، وهناك أكثر من ٤٠٠ ألف نازح، فيما ترزح نسبة ٧١٪ من السكان تحت خط الفقر. وأكدت الهيئة أن الطوائف المسلمة وجماعة الفولاني تتعرض بشكل متزايد لأعمال العنف والقيود على حرية التنقل والإقصاء من الحياة السياسية والاقتصادية، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والاعتداءات على الحق في الحياة والسلامة الجسدية، كما وثّقته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى (مينوسكا) لعام ٢٠٢٥. وأشارت الهيئة إلى أن بعض الجهود المبذولة، مثل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمصالحة، وإدانات المحكمة الجنائية الدولية في قضايا جرائم الحرب، والدعم الدولي المقدم من الأمم المتحدة والبنك الدولي، تمثل خطوات إيجابية محدودة، إلا أن ضعف الحوكمة واستشراء الفساد ونقص التمويل ما زالت تشكل عوائق رئيسية أمام تحقيق التعافي المستدام. وشددت الهيئة على الحاجة الملحّة إلى تعزيز المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، واعتماد مقاربة شاملة وتشاركية تضم حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى، والجهات الإقليمية، والشركاء الدوليين. كما أكدت عزمها على

مواصلة التعاون الوثيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واستعدادها للقيام بزيارة ميدانية ثانية لتقصي الحقائق حول أوضاع حقوق الإنسان في البلاد حالما تسمح الظروف بذلك.

٢٤. أثناء مناقشة **أوضاع مسلمي الإيغور في إقليم شينجيانغ**، أُحيطت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان علماً بأن منظمة التعاون الإسلامي تواصل حواراً بنّاءً مع جمهورية الصين الشعبية بشأن أوضاع مسلمي الإيغور وغيرها من الأقليات المسلمة في البلاد. وبناءً على دعوة من حكومة جمهورية الصين الشعبية، قامت بعثة رفيعة المستوى تضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة والأمانة العامة والهيئة بزيارة إلى الصين في أكتوبر ٢٠٢٤. وجددت الهيئة تأكيدها على أن للمجتمع المسلم في شينجيانغ الحق في حماية هويته الدينية والثقافية وصونها، دون الإخلال بمقتضيات التماسك الاجتماعي والوئام الوطني. وأكدت أن حرية الدين والمعتقد تمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وأن ممارستها يجب ألا تُفسَّر أو تُرتبط بمفاهيم التطرف أو الراديكالية. وفي ضوء ما ورد في تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن أوضاع حقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ ذاتي الحكم الصادر في أغسطس ٢٠٢٢، دعت الهيئة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى مواصلة متابعة التطورات والتفاعل البنّاء مع جمهورية الصين الشعبية على جميع المستويات، بهدف صون الحقوق والحريات الأساسية للمسلمين وتعزيز الحوار المبني على الاحترام المتبادل والتفاهم المشترك.

٢٥. ناقشت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق **الإنسان أوضاع المسلمين الأتراك القبارصة** خلال هذه الدورة، وأشارت في هذا السياق إلى أن أبناء المجتمع المسلم التركي القبرصي ما زالوا غير قادرين على ممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوقهم المدنية والسياسية، نتيجة إجراءات العزل المفروضة عليهم الغير مبررة والمستمرة منذ عقود. ودعت الهيئة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تعزيز تضامنها الفعّال مع المسلمين الأتراك القبارصة، واتخاذ خطوات عملية لإنهاء القيود والإجراءات غير الإنسانية المفروضة عليهم، وذلك تماشياً مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة الواردة في تقريره الصادر بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٠٤ والتقارير اللاحقة، وكذلك بموجب قرار الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي رقم (١٨/٥١).

٢٦. ناقشت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان **أوضاع الأقلية التركية المسلمة في تر اقيا الغربية والسكان المسلمين في جزر الدوديكانيز باليونان**، وأعربت عن قلقها البالغ إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والحريات الدينية التي تؤثر سلباً على قدرة هذه المجتمعات على ممارسة شعائرها الدينية، فضلاً عن الحرمان من الاعتراف بهويتها العرقية. وأبدت الهيئة أسفها لرفض الحكومة اليونانية الاعتراف بالوضع القانوني للمفتين المنتخبين من قبل الأقلية التركية المسلمة، كما نددت بشدة بالإجراءات التي اتخذتها سلطات اليونان خلال عام ٢٠٢٤ والتي كان لها أثر سلبي على أوضاع هذه الأقلية، ولا سيما القيود المفروضة على بناء المساجد والمقابر خارج منطقة تراقيا الغربية، وتقليص عدد المدارس التابعة للأقلية، الأمر الذي يُقيد حقهم في التعليم. كذلك استنكرت الهيئة بشدة رفض اليونان تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الأقلية التركية المسلمة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بحق منظمات المجتمع المدني في حرية التجمع في تراقيا الغربية. وفي هذا السياق، تحث الهيئة اليونان على تنفيذ تلك الأحكام بما يتماشى مع قرار مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي رقم (٣/٥١)، ضماناً لحماية حقوق الأقلية التركية المسلمة وصون كرامتها وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢٧. ناقشت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان **أوضاع حقوق الإنسان للمسلمين في الهند**، وأعربت عن قلقها العميق إزاء التدهور المستمر في أوضاع المسلمين الذين يواجهون تحديات واسعة ومتعددة الأوجه في ظل تصاعد الحملات المعادية للمسلمين في أنحاء البلاد. وتشمل هذه التحديات التهميش الاقتصادي، وضعف فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وارتفاع معدلات البطالة، ونقص التمثيل السياسي، إلى جانب تنامي التمييز الديني وجرائم الكراهية والتعصب، وهي اتجاهات شهدت تفاقماً واضحاً بالتوازي مع تصاعد النزعة القومية الهندوسية وانعكاساتها في الخطاب السياسي، والمشهد الإعلامي، والحركات الاجتماعية. وأشارت الهيئة إلى أن المقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات كان قد وصف في سبتمبر ٢٠٢٣ الوضع في الهند بأنه واسع النطاق ومنهجي وخطير، محذّراً من مخاطر جسيمة تهدد الاستقرار نتيجة الانتهاكات الواسعة ضد الأقليات الدينية، ولا سيما المسلمين. كما لفتت إلى أن مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي اعتمد عدة قرارات تدين أعمال العنف ضد المسلمين في الهند، وتدعو السلطات إلى ضمان سلامتهم وحماية المقدسات الإسلامية بما يتوافق مع التزامات الهند الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٢٨. دعت الهيئة ممثل الجمهورية اليمنية لتقديم إحاطة لفريق العمل في إطار ولاية الهيئة المتعلقة بـ"وضعية حقوق الإنسان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" (الوضع في اليمن وفقًا لقرار مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي Pol 14/48). وقد أعربت سفارة الجمهورية اليمنية في الرياض، بموجب المذكرة رقم ٠٨٤١٨/٢/٢٥ المؤرخة في ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، عن أسفها لعدم تمكنها من حضور جلسات فريق العمل نظرًا لارتباطات رسمية مسبقة. ووافقت الهيئة على إدراج هذا البند في جدول أعمالها لمناقشته في الدورة القادمة.

٢٩. ناقشت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان **أوضاع حقوق الإنسان والوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية**، وذلك في إطار دعم الجهود الرامية إلى حماية حقوق الفئات الهشة، بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والنازحين. وفي هذا السياق، تلقت الهيئة إحاطة من السيد ياسر توفيق الفرحان، رئيس إدارة حقوق الإنسان في إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية السورية، ومن السيد رامي محمود أباظة، رئيس قسم منظمة التعاون الإسلامي. وقد أطلع الوفد السوري الهيئة على التطورات في الوضعين الحقوقي والإنساني في الجمهورية العربية السورية، مشيراً إلى إعادة إدماج سوريا في المجتمع الدولي من خلال مشاركتها الرسمية في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٥. كما أبرز الوفد جهود المساءلة الوطنية، بما في ذلك إنشاء لجنة تحقيق وطنية مستقلة، جاءت نتائجها منسجمة إلى حد كبير مع نتائج لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة. وعرض الوفد كذلك الإصلاحات القضائية الجديدة التي وُصفت بأنها تاريخية، وتشمل إلغاء المحاكم الخاصة، وإطلاق محاكمات علنية وعادلة، وضمان آليات للرصد المحلي والدولي، بما يعكس التزام سوريا بتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في سياق جهودها لتحقيق التعافي الوطني والمؤسسي. كما استعرض الوفد السوري الخطوات المتخذة خلال المرحلة الانتقالية، بما في ذلك الإعلان الدستوري المؤقت الذي يضمن حقوق الإنسان، وإنشاء هيئات مستقلة للعدالة الانتقالية، والتحضيرات للانتخابات، وإصلاح قطاع الأمن. وأولى الوفد اهتماماً خاصاً بقضية أكثر من ١٧٠ ألف أسرة من ذوي المفقودين، وبالتعاون القائم مع الآليات الدولية المختصة، إضافة إلى الترتيبات المستقبلية لجبر الضرر وضمان العدالة للضحايا وأسرهم. كما تناولت الإحاطة الأوضاع الإنسانية الصعبة للنساء والأطفال واللاجئين والنازحين، ولا سيما الأفراد والأسر المنتشرة في شمال غرب سوريا والذين يُقدّر عددهم بنحو أربعة ملايين نازح، معظمهم من النساء والأطفال. ودعا الوفد في هذا الصدد منظمة التعاون الإسلامي إلى إيلاء أولوية خاصة لحق التعليم، وتعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة ضمن جهود التعافي وإعادة البناء. ودعماً لسوريا، أكدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان مجدداً رفضها

لأعمال العدوان الأجنبي ودعوة الحركات الانفصالية، وأعربت عن دعمها لرؤية سوريا المستقبلية الرامية إلى منع تكرار الانتهاكات، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، ووضع خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي بما يضمن تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

٣٠. عُقد اجتماع الآلية الدائمة لرصد **أوضاع حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلة من قبل الهند**، حيث تلقّت الآلية الدائمة إحاطات تفصيلية من كلٍّ من سعادة السفيرة رفعت مسعود، منسقة الآلية؛ وسعادة السفير سيد محمد فؤاد شير، المندوب الدائم لجمهورية باكستان الإسلامية لدى منظمة التعاون الإسلامي؛ والمبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لشؤون جامو وكشمير ممثلاً بالسيد عمران سعيدكوف، مدير الإدارة الأسيوية بالأمانة العامة للمنظمة، حول آخر المستجدات المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلة. وتناول الاجتماع الجهود السياسية والدبلوماسية المستمرة لدعم الحق الثابت لمسلمي كشمير في تقرير المصير، بما يتوافق مع قرارات منظمة التعاون الإسلامي ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة. كما أبرز الاجتماع الدور الرائد للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بوصفها أول هيئة دولية تصدر تقارير ميدانية شاملة حول انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير عامي ٢٠١٧-٢٠٢١، وهي تقارير أكدها لاحقاً مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في نتائجه وتحقيقاته. وأعرب المشاركون عن تقديرهم للدور الفاعل لكلٍ من المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في دعم قضية حقوق الإنسان للشعب الكشميري . لاحظت الهيئة أن انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلة ليست قضية ثنائية بين الهند وباكستان، بل هي أيضاً قضية حقوق إنسان مدرجة على جداول أعمال الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. كما أعربت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان عن قلقها البالغ إزاء الإجراءات غير الدستورية وغير القانونية التي اتخذتها الهند في أغسطس ٢٠١٩، ووصفت الإجراءات التشريعية والإدارية اللاحقة بأنها محاولات استعمار استيطاني عبر التلاعب الديموغرافي، واتباع سياسات الاعتقال التعسفي، وقمع القيادات السياسية والمجتمع المدني، واستهداف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، واستخدام العنف الجنسي كعقاب جماعي. وأبدت الهيئة قلقاً خاصاً حيال الاضطهاد المنهجي الذي يتعرض له شباب كشمير، الذين يواجهون الاعتقال التعسفي والاحتجاز المطوّل دون محاكمة، وحالات الإخفاء القسري، وحرمانهم من فرص التعليم والعمل، وتجريم التعبير عن الرأي، الأمر الذي يهدد جيلاً كاملاً من الكشميريين ويحول دون تمتّعهم بحرياتهم الأساسية ومستقبلهم المدني. وأكدت الهيئة أن هذه الانتهاكات الممنهجة تُرتكب بموجب قوانين قمعية مثل قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة وقانون السلامة العامة، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وقد أحاط الاجتماع علماً بالبيان الصادر عن خبراء الأمم المتحدة الذي أعرب عن قلقه إزاء تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطات الهندية في جامو وكشمير المحتلة في أعقاب حادثة باهالجام. ولاحظت الهيئة استمرار رفض الهند السماح للهيئة بزيارة جامو وكشمير المحتلة، وأعربت عن استعدادها لإجراء زيارة متابعة إلى آزاد جامو وكشمير لتقييم الأوضاع ميدانياً. كما دعت منظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي إلى الضغط على الهند لوقف إجراءاتها الهادفة إلى تغيير الوضع القانوني والديموغرافي للإقليم، وإعادة الحريات الأساسية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والسماح بإجراء تحقيقات مستقلة، وتمكين الشعب الكشميري من ممارسة حقه في تقرير المصير من خلال استفتاء حر ونزيه. واقترحت الهيئة أيضاً دعوة خبراء مستقلين، ولا سيما الخبيرات من جامو وكشمير المحتلة، لإطلاع الهيئة على الوضع السائد لحقوق الإنسان على أرض الواقع.

٣١. عقد **فريق العمل المعني بالحق في الأسرة وحقوق المرأة والطفل** مناقشات معمّقة حول جهود تمكين المرأة، وتعزيز حقوق الطفل، وترسيخ القيم الأسرية. وقدم أعضاء الهيئة خلال الاجتماع عروضاً متخصصة تناولت قضايا متعددة تتعلق بالمرأة والطفل. وفي هذا السياق، قدّمت رئيسة فريق العمل، سعادة الدكتورة السفيرة ماهي حسن عبد اللطيف، عرضاً بعنوان «الحق في التعليم للنساء والفتيات في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي»، تناولت فيه التحديات الراهنة والفرص المتاحة لتعزيز هذا الحق الأساسي. كما قدّمت الدكتورة أروى حسن السيد، عضو الهيئة، عرضاً بعنوان «إدمان الإنترنت: أفضل الممارسات لحماية الأطفال من الإساءة والعنف»، ركزت فيه على أهمية الأطر الوقائية والتربوية. أما السيد سعيدو دوغون غيدا، نائب رئيس الهيئة، فقدّم عرضاً بعنوان «تمكين المرأة كوسيلة فعالة لمكافحة التطرف»، تضمن أمثلة عملية وسياسات مقترحة لتعزيز دور المرأة في بناء مجتمعات أكثر أمناً وتسامحاً.

٣٢. أكدت **سعادة الدكتورة السفيرة ماهي حسن عبد اللطيف** في عرضها أن الإسلام يقر بشكل قاطع بحق النساء والفتيات في التعليم، كما هو ثابت بوضوح في التعاليم والمبادئ الفقهية الإسلامية التي تعتبر طلب العلم واجباً دينياً على الرجال والنساء على حد سواء، وركناً أساسياً من كرامة الإنسان ونماء فكره وخدمة المصلحة العامة. وأوضحت أن الفجوات المستمرة في تعليم الفتيات في بعض الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لا تعود إلى الإسلام ذاته، بل إلى سوء تفسير النصوص الدينية وتداخل عوامل أخرى مثل الأعراف الأبوية، والقيود القانونية الأسرية، والممارسات الثقافية، والمصالح السياسية، والفقر، وضعف تنفيذ السياسات التعليمية. وتم استعراض أمثلة تاريخية بارزة لنساء مسلمات عالمات ومربيات وقائدات أسهمن في بناء الحضارة الإسلامية، مما يبيّن أن تعليم المرأة كان ولا يزال جزءاً أصيلاً من هوية الحضارة الإسلامية. ورغم الإقرار بالتقدم المحرز في عدد من الدول الأعضاء حيث ارتفعت معدلات محو أمية النساء، والتحاقهن بالتعليم العالي، ومشاركتهن في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، فإن العرض شدّد على أن الفوارق التعليمية ما تزال قائمة. كما أبرز العرض أثر التحول لتعليم النساء والفتيات على المجتمعات من حيث تحسين الصحة العامة، ومكافحة الفقر، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم جهود التعافي في مرحلة ما بعد النزاع. واختُتم العرض بتوصيات قائمة على نهج حقوقي شامل تدعو إلى تعزيز الأطر القانونية، وزيادة المخصصات المالية، وضمان التعليم الإلزامي والمجاني، ووضع مناهج تراعي احتياجات الفتيات، وتنفيذ برامج للحد من الفقر، وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية، وتوفير بيئات تعليمية آمنة، إلى جانب مواءمة السياسات التعليمية مع القيم الإسلامية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من المعايير العالمية لحقوق الإنسان، بما يتيح تحقيق الإمكانات الكاملة للنساء والفتيات في الدول الأعضاء بالمنظمة.

٣٣. تناولت **الدكتورة أروى حسن السيد** في عرضها موضوع إدمان التقنية الرقمية بوصفه شكلاً من أنماط الإدمان السلوكي الذي يؤدي إلى تغيّر في وظائف الدماغ وإضعاف القدرة على ضبط الذات، ويؤثر بشكل متزايد على الأطفال من خلال الاستخدام المفرط والقَهري للأجهزة الرقمية، مما يفضي إلى اضطرابات نفسية، وعزلة اجتماعية، وتراجع في الأداء الدراسي — وهي ظاهرة بدأ يُشار إليها بمفهوم «تلف الدماغ». وسلّط العرض الضوء على كيف يجعل هذا الإدمان الأطفال عرضة للتنمّر الإلكتروني والمضايقات والانتهاكات عبر الإنترنت كما حددتها اليونيسف والهيئات الدولية، وتشمل التهديدات المتكررة، والانتحال، وخطاب الكراهية، والاعتداءات النفسية عبر المنصات الرقمية. واستعرض العرض أفضل الممارسات والأطر القانونية المتقدمة، مشيراً إلى القانون الاتحادي رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة وقانون السلامة الرقمية الأسترالي، اللذين يجمعان بين المساءلة الصارمة، وسرعة إزالة المحتوى الضار، وآليات حماية متينة للأطفال. وعلى المستوى الدولي، أشار العرض إلى التشريعات الأوروبية واتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم

الإلكترونية بوصفهما نماذج تنظيمية مهمة ولكن غير مكتملة. كما ركّز العرض على جهود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك مركز الأبحاث والإحصاء والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) ومنظمة الإيسيسكو، ولا سيما ميثاق الرياض للذكاء الاصطناعي، مشدداً على الحاجة الملحّة للانتقال من مبادرات جزئية إلى إطار تشريعي وأخلاقي شامل يستند إلى القيم الإسلامية في العدل، وكرامة الإنسان، وحماية الأسرة. واختتم العرض بالدعوة إلى تعزيز التعاون بين الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمة الإيسيسكو من أجل تحويل ميثاق الرياض إلى إطار أكثر إلزاماً وفعالية يضمن حماية الأطفال، والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا الرقمية، والقدرة على مواجهة الإدمان الرقمي والعنف والإساءة الإلكترونية ضمن بيئة تراعي القيم والأخلاق الإسلامية.

٣٤. سلّط **السيد سعيدو دوغون غيدا**، نائب رئيس الهيئة، في عرضه الضوء على الأزمة الأمنية غير المسبوقة في منطقة الساحل الإفريقي، ولا سيما في دول منظمة التعاون الإسلامي مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر، حيث تصاعد العنف والتطرف بصورة حادة، مما أدى إلى نزوح جماعي، وتنامي ظاهرة تجنيد الشباب، وتفكك النسيج الاجتماعي. وأكد أن النساء يتحملن العبء الأكبر من تداعيات هذه الأزمات من خلال فقدان الأسرة ومصادر الرزق والتعليم والأمان. ورغم هشاشتهن، برزت النساء — لا سيما الأمهات والمربيات والقيادات الدينية والمجتمعية — بوصفهن عوامل رئيسية للصمود والوقاية، من خلال اكتشاف المؤشرات المبكرة للتطرف، ونشر ثقافة السلام والتماسك الاجتماعي، ودعم مبادرات التنمية المحلية، والمساهمة في إعادة تأهيل الشباب المعرّضين للخطر عبر برامج اقتصادية واجتماعية. وأكد العرض أهمية تطبيق نهج تشاركي قائم على المجتمعات المحلية ومتمركز حول النساء في منع التطرف العنيف، يرتكز على أربعة محاور رئيسية: بناء القدرات، وتقديم الدعم المؤسسي والمالي، والاعتراف بدور النساء القيادي، وتعزيز شبكات التعاون والشراكات. وقدّم العرض أمثلة واقعية بيّنت أن المبادرات التي تقودها النساء في مجالات الوساطة والتعليم وريادة الأعمال ولجان السلام أسهمت بفعالية في تقليص معدلات التجنيد في الجماعات الإرهابية، وتعزيز استقرار المجتمعات المحلية وصمودها في وجه التحديات الأمنية والاجتماعية.

٣٥. أعرب أعضاء الهيئة، خلال اجتماع الفريق العامل المعني بالحق في الأسرة وحقوق المرأة والطفل، عن تقديرهم العميق لقيادة سعادة الدكتورة السفيرة ماهي حسن عبد اللطيف في تفعيل وتوجيه فريق العمل، مشيدين بالعروض التقديمية عالية الجودة التي قدمت نقاشاً ثرياً وموضوعياً. وأكد الأعضاء، في مداخلاتهم، على مركزية الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، وضرورة حماية النساء والأطفال من جميع أشكال التمييز والعنف، وأهمية مواءمة السياسات الوطنية مع القيم الثقافية والاجتماعية والدينية مع الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية. وشددوا على تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية، وتحسين فرص حصول النساء والأطفال على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، ومعالجة التحديات الناشئة كالنزاعات والنزوح والفقر والممارسات الضارة التي تقوض تماسك الأسرة. وأبرز عدد من الأعضاء دور المرأة في استقرار الأسرة والتنمية الاجتماعية، وأهمية آليات حماية الطفل، وضرورة زيادة التنسيق وجمع البيانات وتبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء. طلب الأعضاء من الأمانة العامة تخصيص المزيد من الوقت للمناقشات المستقبلية لتمكين تبادل أعمق ومشاركة أكثر شمولاً وصياغة توصيات عملية تراعي السياق.

٣٦. خلال المناقشات التي جرت في إطار **فريق العمل المعني بالحق في التنمية**، عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حواراً تفاعلياً مع الدكتور ميهير كانادي، الخبير في الآلية الأممية المعنية بالحق في التنمية. وقد قدّم الحوار عرضاً معمقاً حول العهد الدولي الجديد الخاص بالحق في التنمية، والذي يُراد له أن يشكّل، إلى جانب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أحد أركان الشرعة الدولية

الشاملة لحقوق الإنسان عند اعتماده رسمياً. وأوضح الدكتور كانادي أن مسودة العهد الجديد تركّز على التزامات الدول المتعلقة بالتنمية العادلة، والتعاون الدولي، واتساق السياسات، والمساءلة، مشيراً إلى أن المسودة قيد النظر حالياً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ظل تباين واضح في المواقف بين دول الشمال العالمي والجنوب العالمي. وأكدت الهيئة أهمية هذا العهد في معالجة أوجه عدم المساواة البنيوية التي تؤثر في الدول النامية، ودعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم دعم منسق لاعتماده على المستوى الدولي. كما تضمنت المناقشة فرصة الاحتفال بالذكرى الأربعين لإعلان الحق في التنمية لعام ٢٠٢٦، حيث اقترح الأعضاء أن تنظر الهيئة في تنظيم فعاليات مخصصة، ومناقشات موضوعية، ومبادرات توعوية لإبراز المكانة المحورية للحق في التنمية ضمن منظومة حقوق الإنسان الدولية. وأبدت الهيئة اهتمامها بتعزيز العلاقات المؤسسية والتعاون الفني مع البنك الإسلامي للتنمية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وآليات الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة، بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات لضمان الإعمال الكامل للحق في التنمية في سياق يوازن بين العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي.

٣٧. قدّم **سعادة الدكتور هادي بن علي اليامي**، المدير التنفيذي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، إحاطة تفصيلية حول التقدم المحرز في تنفيذ المهام الصادرة عن مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي خلال دورته الحادية والخمسين، بالإضافة إلى عرض مستجدات أنشطة الهيئة وخطط عملها لعام ٢٠٢٦. واستعرض المدير التنفيذي رؤية مستقبلية طموحة تركز على تعزيز الفاعلية المؤسسية للهيئة ودعم حضورها وتأثيرها من خلال حزمة من المشاريع المستقبلية، من أبرزها إعداد أول استراتيجية تشغيلية للهيئة تُعنى بتقييم نقاط القوة ومجالات التطوير وتحسين منهجيات العمل وتعميق التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، وإطلاق موقع إلكتروني متطور وتفاعلي للهيئة يُدمج الوسائط الإعلامية والمنصات الرقمية لتعزيز التواصل والشفافية والمشاركة، وإصدار مجلة نصف سنوية لحقوق الإنسان لتكون منصة بحثية وحوارية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا المجال، إضافة إلى تنفيذ التحول الرقمي الشامل لأمانة الهيئة بما يعزز الكفاءة التشغيلية ويقوي الاتصال الداخلي ويحسن الأمن السيبراني وحماية البيانات. واختتم الدكتور هادي بالإعراب عن خالص الشكر للدول الأعضاء وللدولة المضيفة، المملكة العربية السعودية، على دعمها المتواصل وضمانها لاستكمال تنفيذ هذه المشاريع الاستراتيجية.

٣٨. ناقشت الهيئة المواضيع المحتملة لعقد مناقشات موضوعية خلال الدورتين العاديتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين المقرر عقدهما في عام ٢٠٢٦. واتفقت الهيئة على عقد مناقشات موضوعية حول قضايا شاملة تتعلق بدور التكنولوجيا والأمن السيبراني والحوكمة الرقمية وتأثيراتها على مؤسسة الأسرة والطفل والمرأة. وكُلِّفت أمانة الهيئة بتحديد الموضوع بالتشاور مع مكتب الهيئة.

٣٩. أوصت الهيئة بالنظر في تنظيم منتدى سنوي لحقوق الإنسان، كمنصة حوار مستدامة للدول الأعضاء لمناقشة قضايا حقوق الإنسان المشتركة ذات الاهتمام المعاصر.

٤٠. اختارت الهيئة الدكتور عمر أبو آبا رئيساً لفريق العمل المعني بالحق في التنمية والسفيرة رفعت مسعود رئيساً لفريق العمل المعني بالإسلاموفوبيا والأقليات المسلمة.

٤١. أعربت الهيئة عن تقديرها للجهود المبذولة في تعزيز فعالية المداولات ورفع مستوى شمولها وجودتها، سواء خلال المناقشات المواضيعية أو الحوارات الرفيعة المستوى، مشيدةً بالأساليب المنهجية المبتكرة التي اعتمدها المدير التنفيذي.

وقد أبرزت على وجه الخصوص التحسن الملحوظ في آليات العمل من خلال المشاركة الفاعلة لأعضاء الهيئة كمتحدثين ومديري جلسات النقاش المتنوعة، الأمر الذي عزز الملكية الموضوعية، وضمن تواصلًا سلسًا بين مداخلات الخبراء ومداولات الهيئة، وأسهم في إثراء النقاشات بخبرات ورؤى مؤسسية رصينة. كما ثمنت الهيئة اعتماد خيار المشاركة عن بُعد لأعضائها باعتباره خطوة عملية وتقدمية، ساهمت في توسيع نطاق المشاركة، وحفظ النصاب القانوني، وتعزيز تنوع الآراء، بما يعكس التزام الهيئة بنهج شامل واستمرارية العمل دون تأثر بالتحديات اللوجستية.

٤٢. كما أثنت الهيئة على جهود سكرتارية الهيئة في تيسير مشاركة ٢٣ خبيرًا ضمن النقاش المواضيعي والحوار الرفيع المستوى، وذلك رغم القيود المالية القائمة. وقدّرت الهيئة عاليًا ما حققته سكرتارية الهيئة عبر بناء شراكات فعّالة مع جهات أممية ومؤسسات تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، الأمر الذي مكّن من مشاركة الخبراء دون تحمل الهيئة أي تكاليف إضافية، وهو إنجاز يُعد سابقة مميزة في هذا السياق. ولم يسهم هذا النهج في توسيع قاعدة الخبرات المتاحة وتعميقها فحسب، بل عكس أيضًا قدرة متميزة على تعبئة الموارد واستثمار الشبكات المؤسسية بشكل استراتيجي وفعّال.

٤٣. أعربت الهيئة عن تقديرها للقيادة والتوجيه الاستراتيجي اللذين قدّمهما المدير التنفيذي، كما أثنت بشدة على تفاني سكرتارية الهيئة وكفاءتها، رغم صغر حجمها. فقد أظهر فريق سكرتارية الهيئة، بالرغم من التحديات الكبيرة المتعلقة بالميزانية والموارد البشرية، روح عمل جماعية استثنائية والتزامًا راسخًا مما أسهما في إنجاح عقد الدورة حضوريًا. وقد شكّلت الجهود المشتركة لسكرتارية الهيئة والشعور العميق بالمسؤولية المؤسسية عنصرًا محوريًا في ضمان سير العمليات اللوجستية بسلاسة، وتوفير الدعم الفني الرفيع المستوى، وتنسيق فعّال طوال فترة انعقاد الدورة. كما ثمنت الهيئة إمكانية سكرتارية الهيئة على إعداد الوثائق الختامية وتقارير الدورة باللغات الثلاث المعتمدة ضمن المهلة المحددة، ليتسنى للهيئة النظر فيها واعتمادها، مما يعكس مستوى متميزًا من الاحترافية والدقة والالتزام المؤسسي.

٤٤. كما احاطت الهيئة علماً بالإجراءات التقشفية والتدابير لضبط التكاليف التي اتخذتها سكرتارية الهيئة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية، مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الجودة والكفاءة المهنية. وشملت هذه التدابير ترشيد مصروفات السفر عبر شراء تذاكر طيران منخفضة التكلفة، والاستفادة القصوى من خدمات الترجمة الفورية التي توفرها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب إدارة نفقات الطعام والشراب بدقة وفعالية. كما أبرزت الهيئة دور إشراك المتدربين الداخليين في دعم التغطية الإعلامية ومساندة فريق سكرتارية الهيئة باعتباره نهجًا اقتصاديًا يسهم في بناء القدرات. وبشكل عام، عكست هذه الجهود إدارة مالية حصيفة، وكفاءة تشغيلية واضحة، والتزامًا راسخًا بتحقيق أفضل النتائج الممكنة في ظل الموارد المتاحة.

٤٥. أعربت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان عن تقديرها للجهود التي تبذلها أمانة الهيئة في إصدار البيانات الصحفية الدورية حول مختلف قضايا حقوق الإنسان، ولاحظت أن وتيرة إصدار هذه البيانات قد ازدادت بشكل ملحوظ، إلى جانب تحسن نوعي في مضمونها وتنوع الموضوعات التي تتناولها.

٤٦. وفي الوقت الذي تثمن فيه الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وتقدّر جهود أمانتها العامة، فقد أقرّت بالتحديات البالغة التي تواجه الأمانة على صعيد التمويل والميزانية والموارد البشرية، نتيجة عدم زيادة مخصصات الميزانية منذ عام ٢٠١٧. ودعت الهيئة الدول الأعضاء إلى مراجعة عاجلة لمخصصات ميزانية أمانة الهيئة بما يتيح استقطاب وتوظيف

كوادر مؤهلة ذات خبرة وكفاءة عالية، تمكّن الأمانة من الاضطلاع بمسؤولياتها وتنفيذ ولاياتها باستقلالية وموضوعية تامة.

٤٧. في كلمته الختامية، أعرب سعادة الدكتور حاجي علي أجيكغول، رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي، عن عميق شكره وتقديره لمعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي وطاقم الأمانة العامة وأعضاء الفريق على تعاونهم الوثيق ودعمهم اللوجستي المستمر، مؤكداً أن الهيئة ستواصل تعاونها الكامل مع الأمانة العامة في جميع قضايا حقوق الإنسان ذات الاهتمام المعاصر. كما وجّه خالص الشكر إلى الدول الأعضاء على دعمها واهتمامها ومشاركتها الفاعلة في أنشطة الهيئة. وتقديراً خاصاً، عبّر عن الامتنان العميق للمملكة العربية السعودية، الدولة المستضيفة، على دعمها القوي والمتواصل للهيئة ولأمانتها العامة، مما مكّنها من أداء مهامها وتنفيذ مسؤولياتها المؤسسية بكفاءة وفاعلية عالية.

****